

تحليل اشكاليات الخطاب السياسي المؤسسي وتجاوز التحديات الراهنة في العراق

(□) أ.م. و. (أحمد عرنان كاظم)

المقدمة:

يمتد إرث الخطابات السياسية على المستوى الرسمي وغير الرسمي لعقود طويلة لا سيما منذ نشأة الدولة العراقية الحديثة، وقد اختلف شكل ومحتوى هذا الخطاب السياسي بحسب شكل النظام السياسي الحاكم وطبيعة ثقافة الطبقة السياسية الحاكمة التي تولت المسؤولية على اختلاف مراحلها التاريخية. وبين هذا وذاك إشكاليات وتحديات كبيرة البعض منها يتعلق بمورثات المرحلة الاستعمارية التي كان لها الدور الكبير في صياغة وبلورة خطاب سياسي يتلاءم ورؤيتها في تشكيل الدولة (الاحتلال البريطاني) في بدايات القرن العشرين، والبعض الآخر يتعلق بظهور خطاب وطني متماسك إلى حد كبير استطاع فرض رؤية سياسية متوازنة نوعاً ما كي تكون بديلة عن الرؤية الأولى والتي كان لها الأثر العميق في الحياة السياسية العراقية خلال العهد الملكي، فقد ظهر خطاب سياسي فيه الشيء الكثير من النضج والعمق السياسيين وبخاصة في أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي في ظل تطور دور القوى السياسية الوطنية خلال تلك الحقبة، وما تلاها من تحديات كبيرة واجهتها في الكثير من المجالات والتي اسهمت في ظهور (خطاب السلطة المأزوم بوضع سياسي غير مستقر) سيما بعد أن تحول نظام الحكم في العراق إلى مركزية شديدة بعد عام ١٩٦٨ وتسيّد نظام حكم الحزب الواحد لأكثر من ثلاث عقود، والذي حاول بشقّ الوسائل إضعاف الخطاب السياسي للقوى الوطنية الذي بات مقلقاً له ومؤثراً في استقراره السياسي الداخلي بين الحين والآخر،

□ جامعة بغداد - التخصص العام / العلوم السياسي - التخصص الدقيق / النظم السياسية والسياسات العامة.

ليكون الأقرب في إنفائه كما حدث عندما وصلت ذروة الخطاب السياسي الرفض للنظام الحكم الفردي الشمولي عام ١٩٩١، سيما بعد تداعيات حرب الخليج الثانية وقيام النظام الحاكم وقتئذ بغزو دولة الكويت، لتبدأ مرحلة جديدة في الخطاب السياسي العراقي الوطني ولكن هذه المرة بشكل عفوي وتلقائي تمثل في انتفاضة شعبية (الانتفاضة الشعبانية) التي شارك فيها العديد من القوى السياسية والاجتماعية وشراح المجتمع العراقي كافة من الجنوب وحتى الشمال، مما فرضت على النظام الحاكم آنذاك إلى اعتماد منهجية مغايرة في الحكم والتحكم كي تُضاف إلى قسوته وبطشه بعداً آخر ليجري تسخير موارد الدول كافة من أجل تدعيم مراكز السلطة بيده وتوجيه خطاب سياسي إعلامي واحد يعكس فلسفة نظام حكم الفرد المستبد حصراً.

أهمية البحث:

تنطلق أهمية البحث في تحليل اشكاليات الخطاب السياسي المؤسسي التي واجهها العراق في أصعب مرحلة من مراحل تاريخه المعاصر سيما في مرحلة ما بعد الانتصارات الكبيرة التي حققتها الدولة العراقية ضد التنظيمات الإرهابية المسلحة ومنها تنظيم (داعش) الإرهابي، ناهيك عن الرغبة الحقيقية في تجاوز التحديات الراهنة من خلال صيرورة خطاب إصلاحي شامل موجه للقوى السياسية والاجتماعية وما سواها لاستكمال متطلبات تمكين الاستقرار السياسي والاجتماعي ليحاكي الانجازات الأمنية المتحققة على أرض الواقع.

الهدف من البحث:

يكمن الهدف من البحث في مواجهة موجات التطرف والغلو المتصاعدة بشكل غير مسبوق كونه نتاج من نتائج ظاهرة الإرهاب الدولي الذي بات يهدد أمن الإنسان وحياته في كل مكان وزمان من العالم سيما الدول العربية، مما يتطلب البحث في تحليل طبيعة الخطاب السياسي المتشدد البعيد عن الواقعية السياسية والاجتماعية وما سواها من مجالات التي عكست حالة السلوك المنحرف في منظومة التنشئة السياسية الاجتماعية

والثقافية وغيرها من المسببات، لتكون في الحصلة النهائية بعيدة كل البعد عن مبادئ وقيم الأديان السماوية النبيلة التي جاءت بها.

فرضية البحث:

تستند فرضية البحث إلى معادلة بسيطة مفادها إن تعثر المسارات السياسية وتزايد الاختلالات البنيوية التي تنعكس على مستوى الخطاب السياسي النخبوي وغير النخبوي معاً، يجعل من التحديات والمخاطر الناجمة عن ظاهرة الغلو والتطرف في السلوك المنحرف للتنظيمات الإرهابية المسلحة والمتشددة التي باتت تعتمد على هذه المنهجية السلوكية العنيفة، مما جعل عالمنا اليوم يشهد تحديات الانتقال من مفهوم أمن الدولة إلى أمن الإنسان في ظل تنامي الجدل حول مفهوم أمن الإنسان الذي بات يتعرض لخطر التنظيمات والجماعات الإرهابية المتطرفة، من خلال التركيز على استخدام وسائل صناعة لغة الخطاب بهدف إثارة الرعب والخوف تارة، ونشر حالة الفوضى وانعدام الاستقرار في مجتمعاتنا التي تشهد تحولاً ديمقراطياً تدريجياً تارة أخرى، لنكون أمام تحديات كبيرة يفترض العمل على مواجهتها ومعالجتها بفاعلية صيرورة خطاب موضوعي شامل موجه بهدف تمكين الاستقرار والأمن لمواجهة التحديات المعاصرة الناتجة من إدارة الخوف والرعب في الكثير من مناطق العالم.

منهجية البحث:

اعتمد البحث في دراسته لتحليل اشكاليات الخطاب السياسي المؤسسي وتجاوز التحديات الراهنة في العراق على منهج التحليل النظامي، مع الاستعانة بالمنهج الوصفي والمنهج السلوكي لمعرفة أبعاد وطبيعة محتوى الخطابات السياسية الموضوعية والانفعالية لتقويم مستوى الخطاب السياسي المؤسسي ومضامين أبعاده حاضراً ومستقبلاً.

هيكلة البحث:

أنظم البحث في مقدمة وخاتمة بالاستنتاجات موزعة في أربعة مباحث لكل مبحث ثلاث مطالب باستثناء المبحث الثالث الذي أنظم في مطلبين، بحث المبحث الأول في إشكاليات الخطاب السياسي وتحدياته الراهنة. أما المبحث الثاني فقد بحث في أبعاد تحولات الخطاب السياسي المؤسسي من أجل تحليل واقع وجدوى ومضمون الخطاب السياسي. في حين بحث المبحث الثالث في تحليل البرامج والتحقيقات الاستقصائية مع اعتماد آليات عمل جديدة في توجيه الخطاب السياسي الجديد. أما المبحث الرابع فقد بحث في تقويم الخطاب السياسي المؤسسي حاضرا ومستقبلا، للخروج من تناظر البرامج والبدء في ضرورة فاعلية جديدة للخطاب السياسي المؤسسي وفقا للواقعية والعقلانية الموضوعية التي تبغيها المؤسسات الرسمية وغير الرسمية على حد سواء.

المبحث الأول: إشكاليات الخطاب السياسي وتحدياته الراهنة:

تمثلت محنة الدولة العراقية الحديثة لعهود طوال في التحولات السياسية التي انتابت بنية النظام السياسي في الحكم الذي تحول نحو فردية مفرطة بعد عام ١٩٦٨ متمركزة على أساس الشخصية التي تروم احتكار السلطة والانشغال بمنافعها ليس إلا كما حددناه في أعلاه، وبزوال المعيار الشخصي للسلطة زالت السلطة السياسية الحاكمة التي تغلغلت في إطار مؤسسي ضمن الدولة ولكن بتوجيه حزب سياسي واحد يتحكم بجميع موارد الدولة لمدة ليست بالقصيرة وهذا ما حدث بالفعل عام ٢٠٠٣ (الانهيار الفوقي للسلطة)، لتبدأ مرحلة مغايرة أبرز ملامحها هي الديمقراطية كونها تجربة تعمل على تأسيس وضع سياسي وقانوني مؤسسي جديد.

وبقدر تعلق الأمر بالخطاب السياسي للقوى السياسية والاجتماعية التي تصدت للمشهد السياسي الديمقراطي وقتئذ فقد بات في مرحلة لاحقة أمام تحديات كبيرة قائمة على فرضية مزاجية السلوك السياسي، والرغبة في كسب منافع السلطة

للوهلة الأولى مع الانشغال الطارئ بأزمات سياسية من نوع جديد متأتية من التوافقات والمحاصصة والفساد السياسي والمالي والإداري وما سواها من المشكلات التي أخذت تعصف بالعملية السياسية الديمقراطية خلال أكثر من عقد من الزمن.

إذ عانى النظام الديمقراطي الجديد في العراق من إشكاليات عدة متأتية من ظهور المحاصصة الطائفية ببعدها القومي والمذهبي والاثني (منذ تشكيل مجلس الحكم الانتقالي في الثاني عشر من تموز ٢٠٠٣) مما فرض واقعا سياسيا أثر في بنية الدولة واجتمع على حد سواء، وبرز الخطاب السياسي ببعده الطائفي السياسي ليكون له وقعا وتأثيرا كبيرين في مرحلة ما بعد التغيير سيما في أعقاب احتلال العراق من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣.

وبات الخطاب السائد في الواقع السياسي العراقي في مرحلة ما بعد التغيير ضمن معادلة صعبة جدا جاءت من رؤية أمريكية (مرحلة الاحتلال) تعكس حالة انعدام الفهم الاستراتيجي للواقع الاجتماعي والسياسي في العراق. ناهيك عن رغبة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها في إعادة بناء الدولة من جديد وفقا لتراتبية فوقية بُنيت على وفق أوامر وتعليمات تنم عن القصور في الفهم الاستراتيجي الذي بات يركز على مفاهيم طارئة، لاعتبارات عدة منها ما يتعلق بجعل العراق ساحة معركة لتصفية خصومها عقب أحداث الحادي عشر من أيلول سنة ٢٠٠١ وتداعيات الحرب الكونية ضد الإرهاب من جانب، ومنها ما تعلق في آثار ظاهرة الإرهاب الدولي الذي بات يهدد الدولة واجتمع على حد سواء من جانب آخر. فضلا عن تداخل الوضع السياسي العام بإرادات إقليمية ودولية متقاطعة انتظمت في محاور متركزة على تحنق مذهبي وقومي يحاول بعض الأطراف فيها أن يفرض إملاءاته السياسية والاستراتيجية على الآخر وبما يخدم مصالح كل طرف، وصولا إلى تمدد مخاطر ظاهرة الإرهاب الدولي والغلو والتطرف الفكري للجماعات المسلحة في عقر دار الكثير من دول العالم المتقدم والنامي بلا استثناء، فضلا عن تداخل هذه المحنة بمحنة أخرى ظهرت بفعل التحرك نحو تشظية الوضع الداخلي بقياسات جهوية وطائفية مقيتة لا تريد الاستقرار في هذه الدولة الحورية في منطقة الشرق الأوسط حاضرا ومستقبلا.

المطلب الأول: مقارنة نظرية في الخطاب السياسي:

يُعدّ الخطاب السياسي من المفاهيم النظرية التي تحمل تصورات منتظمة في إطار منطقي تعكس طبيعة الواقع السياسي في مجتمع ما وضمن إطار زمني محدد.^(١) فضلا عن كونه يمثل الرسالة المعلنة للدولة التي تُظهر طبيعة عملها المؤسسي الرسمي وغير الرسمي وفي أحيان أخرى يُشير الخطاب السياسي إلى استدلالات إدراكية عن فهمها السياسي الذي تعبر عنه بعمق لغوي ينم عن تفاصيل واستنتاجات من أجل الإقناع وكسب ثقة الجميع وفقا للقدرة على نقل وجهة النظر السياسية للجماهير، مما يحدد مجالات الاتقان السياسي في توجيه الخطاب المؤسسي بدافع تحقيق الغايات المنشودة في خطابه من أجل توصيل المعلومة بفاعلية.^(٢)

من هنا أكد "د. سعد مطر عبود الزبيدي" مقارنة مفهوم الخطاب السياسي بمنظومة من الأفكار التي تتشكل من خلال تراكم معرفي نابع من استقراء للواقع بكل مكوناته الثقافية والاجتماعية والسيكولوجية تارة، ليتمحور في أنساق إيديولوجية مستمدة من التصورات السياسية المنبثقة من التراث أو من الحداثة التي تختلف في آلياتها ونظمها بحسب مستوى النضج الفكري والوعي بمتطلبات الواقع ومدى ارتباطها بمستوى الأداء الحركي في عملية التغيير السياسي والتنمية المجتمعية تارة أخرى.^(٣)

^١ - محمد سيد أحمد علي اليمني، الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية دراسة تحليلية لأفكار رموز الطبقة الوسطى، دار الكتب العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٣.

^٢ - د. إيناس ضياء مهدي، تحليل القوى الاستراتيجية المؤثرة في الخطاب السياسي دراسة حالة الخطاب السياسية لباراك اوباما، م. الاستاذ، جامعة بغداد، كلية التربية / ابن رشد، العدد/ ٢٠٠، ٢٠١٢، ص ٩٠٢ - ٩٠٥.

^٣ - مهملي بن علي، الخطاب السياسي وآليات تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد ١٣، جامعة الشهيد حّخه خضر، الجزائر، حزيران ٢٠١٦، ص ٨٧.

* باتريك شارودو الذي شغل منصب مدير مركز تحليل الخطاب (CAD) وأصدر مع دومينيك مغنو كتاب (معجم تحليل الخطاب).

أما أركان الخطاب السياسي فتمثل في الأطراف الموجهة للخطاب وطبيعة المرسل (المنتج للخطاب)، ثم المستقبل الذي يتلقى الخطاب، وهناك اللغة التي توجه بها الخطاب السياسي وقنوات التواصل التي تختلف باختلاف طريقة اعتماد شكل الخطاب وطبيعة التخاطب نفسها، ليبقى مضمون ومحتوى الرسالة التي يوجهها المخاطب للمتلقي، أما تركيبة الخطاب ومحتواه فتتكون من العناصر المتصلة بعملية التخاطب، في حين تتحدد حالة المتلقي بشكل الخطاب وزمانه وقد أكد " شارودو" * (استاذ الخطابة في جامعة باريس) على هذه الحالة فيبين أن الخطاب منتج خاص يرتبط بمتكلم خاص وبظروف إنتاج خاصة أيضا.^(٤)

المطلب الثاني: إشكالية الثقافات المتشددة والخطابات السياسية الوافدة :

تبرز هذه الإشكالية من حالة ظهور الثقافات المتشددة التي تؤمن بالعنف بذريعة مواجهة الدولة المحتلة وحلفائها كما حدث في العراق بعد عام ٢٠٠٣ (تطرف جرائم تنظيم القاعدة الإرهابي سابقا وتنظيم داعش الإرهابي لاحقا وبقية التنظيمات المسلحة الإرهابية الأخرى)، لاسيما وإن هذه التطرف والتشدد بات يستتر بغطاء ديني حاول أن يشوه القيم الإسلامية السمحاء بشتى الوسائل مستغلا الإشكاليات والأزمات السياسية التي تعاني منها أغلب أنظمة الحكم العربية بسبب قنواي شرعيتها وتفاقم مشكلات شعوبها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وما سواها.

من هنا أكد "روبرت ويكس" أستاذ الإعلام في جامعة أركنساس الأمريكية في كتابه (فهم جمهور الإعلام) الذي صدر عام ٢٠٠١ إن الخطاب السياسي ما هو إلا رسائل تعكس ثقافة الفكر ومواقف الساسة حيال العديد من القضايا وغالبا ما تكون متباينة حتى وإن اتفق الجميع في بعضها، وهذا ما يمثل الأيديولوجية الفكرية والإعلامية للخطاب السياسي كما شهدناها في نظرية صراع

^٤ - د. سماح حمدي، تحليل الخطاب السياسي ما يجب أن يكون، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٦، ص ١.

الحضارات لـ "صموئيل هنتنغتون" التي تلقفها ساسة العالم في خطاباتهم السياسية لتأخذ حيزا كبيرا في التنظير والعمل على المستوى المؤسسي وغير المؤسسي.

لقد تعرّض الخطاب السياسي لتحولات عدة جعلت الصورة غير واضحة أو ملتبسة نوعا ما وبالعكس ما يخطط له في العلن بدافع التحكم بالإرادات والقرارات التي تهم الرأي العام محليا ودوليا كما حدث منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي (القطبية الأحادية في النظام العالمي الجديد)، ليجري الترويج للخطاب السياسي الذي يرسم ملامح التحول نحو الديمقراطية وفقا لمشروطة سياسية واقتصادية يحركها الفكر الليبرالي الغربي (مجتمعات ما بعد التاريخ التي حددها "فرانسيس فوكوياما"، من أجل توجيه الفهم نحو اتجاهات خطاب سياسي مكمل قد يتفق معه الباحثين أو قد يختلفون معه بسبب محنة التحول نحو الديمقراطية وإجراءات الإصلاح السياسي والاقتصادي الراهنة.

لتبدأ موجة التحولات الديمقراطية بخطابات سياسية تعكس نوع من الثقافات الوافدة من الغرب الرأسمالي التي أوضحها "انطوني لابل" في كتاباته التي توافقت في الكثير من تفاصيلها مع طروحات "ألن توفلر" عندما أكد على نشر الديمقراطية في المجتمعات التي تشهد تنوعا اجتماعيا (الديمقراطية الاثنية)، مع تدخل هذه الرؤى بخطابات سياسية وافدة أخرى أطلق عليها "برنارد لويس" (خطاب التفكك من الداخل بدافع تزايد الشعور الاثني سيما في منطقة الشرق الأوسط).

من هنا أكد "كينيث والتز" في كتابه نظرية السياسة الدولية على (واقعية تدخل المصالح بين الفواعل الدولية) سيما الأوروبية بالتناغم مع البناء النظري للواقعية البنوية التي طرحها "توماس كون"، بسبب المتغيرات المركبة داخليا وخارجيا والتي لا يمكن أن تستقر في مكانها لاعتبارات تتعلق بخطابات المصالح والمنافع كما شهدناه في خطابات الواقعية الجديدة والنهوض الصيني للبروفيسور "جون ميرشامير" من جامعة شيكاغو الأمريكية.

وهذا ما لحضناه حاليا بعد أن قررت بريطانيا العظمى الخروج من الاتحاد الأوروبي لتبدأ الانظار تتجه نحو الخطاب السياسي الألماني وربما حتى الروسي بعد

تداعيات أحداث الربيع العربي منذ عام ٢٠١١ وتردد الولايات المتحدة الأمريكية عن مجازاة تطور الأحداث في منطقة الشرق الأوسط، بسبب قصور الرؤية الاستراتيجية حيال الأزمات العالمية كما حدث في أوكرانيا وقيام روسيا الاتحادية بعمليات عسكرية في أوكرانيا بعد اندلاع احتجاجات الميدان الأوربي وعزل الرئيس الأوكراني "فيكتور يانوكوفيتش" عام ٢٠١٤ ومن ثم السيطرة على شبه جزر القرم في السابع والعشرين من شباط في العام نفسه.

من هنا أثبتت التجارب العملية للولايات المتحدة الأمريكية على عدم قدرتها في حسم الأزمات الحرجة منذ وقوع أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ وإعلانها للحرب الكونية ضد الإرهاب التي ما تزال ضمن أولويات الخطاب السياسي الأمريكي، فقد فوجئت الإدارة الأمريكية بسرعة الحرب الخاطفة التي تقودها القوات العراقية والأجهزة الأمنية وهيئة الحشد الشعبي المقدس الذي جاء نتاج فتوى المرجعية الدينية الرشيدة في محافظة النجف الأشرف عندما جاءت بخطاب معتدل ووسطي، استطاع أن يوحد جميع مكونات المجتمع العراقي في الدفاع عن المقدسات والأوطان وبالتحرير المستمر للأراضي العراقية قماوت سيطرة التنظيمات الإرهابية المسلحة ومنها تنظيم (داعش) الإرهابي وبعكس التوقعات والاستراتيجيات الموضوعة في مؤسسات الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها الأوربيين.

أما دول الشرق الأوسط فقد بدأت في الآونة الأخيرة تفاهات جديدة وبخطابات سياسية مغايرة للموقف الأمريكي في المنطقة كما يحدث حاليا في التفاهم الروسي-التركي-الإيراني، من أجل صياغة أولويات وأهداف جديدة في الخطاب السياسي الاستراتيجي الذي يسعى نحو تثبيت الأمن وضمان الاستقرار في عموم منطقة الشرق الأوسط حتى وأن اختلفت المصالح وتناقضت الرؤى (محادثات جنيف، الأستانة، الرياض، وأخيرا في سوتشي بشأن الوضع في سوريا).

لا سيما وإن الرؤية الأمريكية تتوقع أن تتصاعد معدلات الحروب في العالم لأن الرهان كان على الحرب في سوريا والعراق التي وصلت لنهايتها الحاسمة بعكس التوقعات الأمريكية والغربية عموما، مما يعكس عمق الرؤية الاستراتيجية في الخطاب

السياسي للقيادة العراقية الراهنة وفهم بعض دول الجوار الإقليمي (ايران وتركيا) لما يجري في المنطقة، وعلى وجه الخصوص بعد انتهاء مشهد الحرب المكتملة في سوريا والعراق الذي عملت على صياغته الكثير من الدوائر السياسية والأمنية وحتى الإعلامية من جانب الدول العظمى حيال منطقة الشرق الأوسط.

إن مشكلة المتلقي العربي مع الإعلام تكمن في أنه يقع بين شكلين من التضليل يأتيان من مصدرين مختلفين على الأقل أحدهما ذو بعد استراتيجي تمارسه قوى الرأسمالية المعولة عبر الترويج لثقافتها التي تريدها كونية، وهذه القيم بحسب رأي عالم الاجتماع الفرنسي "بيير بورديو" هي في حقيقة الأمر قيم خاصة تم إضفاء الكونية عليها (الثقافة الكونية هي ثقافة المسيطرين أو الراغبين بالهيمنة)، فقد يجري تشويه الحقائق أو تمويهها، أو تجزئتها، أو تكييف صورتها إعلامياً بما ينسجم وغايات ورؤى المؤسسات المعنية حصراً. أما المصدر الثاني فذو بعد ديمغوجي تمارسه أجهزة الإعلام العربية الرسمية، حيث بإمكان مؤسسات الدولة المسيطرة عليها توجيهها وفقاً لما تريده، لتبقى وسائل الإعلام غير الرسمية في كثير من الأحوال تحت سيطرة تيارات واتجاهات محكومة بإيديولوجيات ومصالح محددة (ممارسي السلطة).^(٥)

المطلب الثالث : تجاوز تحديات الخطابات التي توجب العنف:

تتطلب المرحلة الراهنة العمل على محاور الخطاب السياسي الموحد للمجتمع والرافض للطائفية والمحاصصة والطارد للتشدد في المواقف والافعال من خلال احترام الاختلافات في الرؤى والمواقف مهما كانت التصورات السياسية متباينة، كي تتراكم سلوكيات نوعية قادرة على الفعل والإدارة في مؤسسات الحكم وضمن النسق الاجتماعي والسياسي العام على أن تسوده الوحدة والسلام والتعايش مع الآخر، مع المضي في تجربة صعبة ومهمة تكمن في تجاوز تحديات الخطابات الوافدة والمُعرّضة، وهذا

^٥ - الحاجة سعود، استراتيجية الشرعية والاستمرار للأنظمة السياسية العربية دراسة بنائية للخطاب السياسي، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف (المسيلة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٥، ص ٣٢.

يتطلب الوعي بخطورة المد الفكري المتطرف الذي تمثله التنظيمات الإرهابية المسلحة في العراق بدءاً منذ عام ٢٠٠٣ والتي تستند إلى ثقافة العنف والغلو والتكفير على أساس مذهبي وقومي وأثني وما سواها.

وفي ظل الظروف الراهنة يشهد عالمنا المعاصر موجات متصاعدة من العنف والتطرف كنتاج من نتائج ظاهرة الإرهاب الدولي الذي بات يهدد أمن الإنسان وحياته في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، فقد ضرب كل من فرنسا وبلجيكا وألمانيا وبريطانيا وتركيا وغيرها من الدول، ناهيك عن ظهور جماعات وتنظيمات إرهابية متطرفة ومتشددة بدءاً من تنظيم القاعدة وصولاً إلى تنظيم (داعش) الإرهابي، فضلاً عن وجود العديد من التنظيمات الإرهابية المسلحة المنضوية تحت قيادتها التي عملت على نشر الخوف والتدمير والقتل ضمن ما يعرف بـ (إدارة التوحش) والسعي نحو الاستحواذ على الأرض والإنسان، كجزء من التطور الحاصل في الفكر المتشدد البعيد عن واقع مجتمعات دول العالم بأكمله كونه يمثل سلوكاً منحرفاً في منظومة القيم الاجتماعية والثقافية المتقاطعة جملة وتفصيلاً مع مبادئ وقيم الأديان السماوية التي جاءت بها.

إن الجرائم الإرهابية التي يقوم بها تنظيم (داعش) الإرهابي تستخدم الوسائل المباشرة للتعبير عن الكراهية تجاه الطوائف والأديان أو أي شخص آخر يمكن أن يكون مختلفاً معها (إزهاق أرواح الأبرياء بدم بارد)، على الرغم من وجود أسباب تتعلق بأنماط الشخصية والسلوك المضطربين التي تعود للماضي والحاضر معاً من ناحية التنشئة والعلاقات السلبية التي واجهتهم اجتماعياً (تراكم المخزون التربوي المُفضي لجرائم الكراهية المدعومة خارجياً)^(٦).

^٦ د. سناء سيكولوجية تنظيم داعش.. وشم الدين بالدم، في كتاب مجموعة باحثين، داعش إيكولوجيا التمدد.. وشم الدين بالدم، بغداد، مركز حوراي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الطبعة الثانية، حزيران ٢٠١٦. ص ١٨٧-١٨٩.

فضلا عن الوعي بنمط المرحلة الراهنة المتلازم مع ثقافة الخوف تارة من السلطة في أي مرحلة من مراحل تطورها، وتارة أخرى من ظاهرة الإرهاب الدولي التي أرادت الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون محاربتة ومكافحته عالميا وبخطابات عدة ومتنوعة يجري توجيهها بإشراف مباشر منها، وأخيرا وليس آخرا صناعة الخوف وتعميمه لتكون من أدوات العولمة الذي أدخل العالم في آليات صراع موجّه بخطابات استراتيجية (التخويف السياسي). يُضاف إليه تحريك مصادر أخرى تعمل على تغذيته بالوسائل شتى مثلا الخوف من الفقر، الخوف من الأمراض، والخوف من انعدام الأمن وما سواها من ظواهر تحركها الخطابات السياسية الوافدة من الخارج أيضا.^(٧)

المبحث الثاني: أبعاد تحولات الخطاب السياسي المؤسسي :

إن تحليل الخطاب السياسي المؤسسي خلال المرحلة الراهنة يتطلب استحضار جميع الأطراف أمام اخنة من أجل العمل بدبلوماسية واضحة قادرة على استكشاف آليات وأدوات جديدة في التعامل والفعل السياسي مع الآخر، بمعنى تكسير الحواجز الموضوعية أمام فهم صدق النوايا السياسية للخروج من الأزمات لدى كل الأطراف السياسية والاجتماعية للعمل من أجل استحكام البناءات من منظور المركب الاجتماعي المتكامل والمنتظم بفاعلية وحداته الفرعية التي تأثرت كثيرا بمرتكزات بُنية سياسية جديدة غير مكتملة العمل مؤسسيا لحد الآن، بسبب تناقضات المصالح على أمل توجيهها وضبطها بهدف صياغة خطاب سياسي دبلوماسي هادئ ومقبول من الجميع (مشروع التسوية التاريخية) من أجل ضمان مستقبل التجربة الديمقراطية الناشئة وتمكينها من جميع النواحي.

^٧ - الطاهر لبيب ، من الخوف إلى التخويف : مساهمة في تعريف ثقافة الخوف ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، السنة / ٢٩ ، العدد / ٣٣٠ ، آب / ٢٠٠٦ ، ص ص ١٣ - ١٥ .

المطلب الأول: تحليل واقع الخطاب السياسي:

لقد جاءت التحولات السياسية الديمقراطية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ كواقع حال نتيجة للظروف والمتغيرات الدولية التي فرضت نفسها بالقوة، ولكن ما مدى استجابة التيارات والقوى السياسية والاجتماعية المختلفة مع هذا الواقع؟ إن المؤسسات الدستورية والسياسية التي تشكلت وفقا لهذه المعادلة جاءت تعكس فلسفة النظام السياسي الديمقراطي الجديد وشكل الدولة الراهن في كونه نظام اتحادي ديمقراطي نيابي برلماني، ليكون أمام تنوع ومزج في أشكال أنظمة الحكم مما يتطلب استكمال العمل السياسي بمتلازمة ديمقراطية سياسية تضمن خطابا سياسيا مقبولا نوعا ما، سيما قبل وبعد إجراء العمليات الانتخابية الديمقراطية من دون الاحتكام لمرجعيات قانونية متعددة كما هو الحال في تشريع العديد من القوانين الانتخابية بعد مضي كل أربع سنوات من انقضاء المدة الدستورية لتولي مسئولية السلطة.

لاسيما وإن الساحة السياسية العراقية تعاني من ظهور العديد من الخطابات السياسية من جرّاء تعدد المواقف الحزبية والبرلمانية حيال العديد من القضايا الخلافية محليا وإقليميا ودوليا، من هنا فرض الواقع السياسي المعاصر ضرورة تحليل عناصر الخطاب السياسي من أجل الخروج بخطاب موحد يعمل على تجاوز تداعيات الاختلاف وضبط طبيعته بفهم حقيقي للنوايا والغايات السياسية.^(٨)

كما إن واقع القوى السياسية في الحياة السياسية العراقية ينم عن الاستمرار في الاتكاء على التفرعات المذهبية والقومية والاثنية مما يعطي بعدا تقسيميا وتجزئيا مضافا لتحركاتها السياسية في خطاباتها داخل المشهد السياسي العراقي الراهن، وما زال يمثل تحدي كبير لواقع المنظومة الاجتماعية والسياسية بمضمونها المدني وقد يؤدي إلى تجاذبات

^٨ د. جاسم يونس الحريري، إشكالية النفوذ الخليجي في المنطقة العربية بعد الانسحاب الأمريكي من العراق والربيع العربي، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤، ص ٢٣.

أو تناقضات مع بُنية الهويات الاجتماعية الفرعية التي تتكأ عليها أغلب الأطراف السياسية لتكون أما توافقات أو مساومات أو ترصيات عائلية أو محاصصة مذهبية، قومية، أثنية... ما انفك المجتمع السياسي العراقي عنها في ظل تحديات المرحلة الراهنة.^(٩)

إن أي محاولة للإقصاء والعزل سيسهم في الانقسام والتجزئة ومن ثم يؤدي إلى إحداث خلل في نسيج العلاقات الاجتماعية وقد يؤدي إلى غياب الأمن، لذلك فإن الوحدة الوطنية تمثل رد فعل اجتماعي وسياسي ضد كل محاولات للتفرقة أو للتجزئة والانقسام، ومن ثم تحقيق الأمن الوطني المتأني أصلاً من حالة تعايش مكونات المجتمع بحيث ترفد الواقع السياسي بديمقراطية تنتج خطاباً سياسياً يقبل الآخر ويتفاعل معه مهما كانت الاختلافات في المواقف أو الرؤى حيال قضايا السياسة المتعددة.^(١٠)

المطلب الثاني : تحليل جدوى الخطاب السياسي النخبوي :

يوفر الخطاب السياسي النخبوي قدرة أكثر على التواصل مع الآخر كونه يصدر من جهة رسمية صادرة عن المؤسسات الرسمية للدولة وبالتالي يمكن أن تصفي قدراً كبيراً من المصادقية، مما يفترض مجانبته للحقائق ومستنداً إلى الوقائع الواضحة التي لا تقبل الشك بقدر تعلق الأمر في حالة التفاعل مع المواطن شريطة استكمال شروط الاقناع المتأني من التفاعل الحقيقي، ففي كثير من الأحوال يمكن أن تملأ مجالات حلقات الارتباط بتوسط ديناميكي تمثل بمؤسسات المجتمع المدني التي تشكل حلقة الوصل بين السلطة الحاكمة والسلطة المحكومة (الشعب مصدر السلطات). بمعنى ضرورة قيام تفاعلية حقيقية تشاركية بين أقلية (الطبقة السياسية الحاكمة) استطاعت أن تصل إلى السلطة من خلال العملية السياسية الديمقراطية بناءً على تفويض شعبي متأني من تجارب

^٩ - المصدر نفسه ، ص ٢٨ .

^{١٠} - د. عبد العظيم جبر حافظ، النظام السياسي الديمقراطي والأمن الوطني، بغداد، مؤسسة نادر العصامي،

٢٠١٧، ص ٨٤.

انتخابية ديمقراطية عدة جرت بعد عام ٢٠٠٥ من جانب، أما الشعب فيبقى ممثلاً لحالة الغالبية العظمى التي شاركت في صيرورة ثقافة سياسية ديمقراطية مشاركة يمكن أن تشكل الوزن النوعي في الثقل السياسي كونها الأساس في المحتوى السياسي العام حاضراً ومستقبلاً من جانب آخر.

فبعض النصوص مليئة بالتضمين للأفكار **Intertextuality** وقد يكون الجزء الأكبر منها مقلداً أو مقتبساً من خطابات مختلفة متنوعة، لا سيما وإن الخطاب السياسي هو بالأصل ظاهرة اجتماعية يجري انتاجها بلغة خطابية معينة التي من خلالها تؤدي دوراً مؤثراً في تشكيل فهم ووعي المجتمع، على الرغم من إن الأفعال الخطابية تتغير بتغير الظروف والأوضاع السياسية العامة فأما قد تحقق غايات أيديولوجية بعينها عند ادراكها والتعاطي معها في حينها.^(١١)

فضلاً عن كون الخطاب السياسي عملية تجري من خلال تبادل التواصل التفاعلي بين الحكام أو رجال السلطة مع وسائل الإعلام والمواطنين عموماً ليناقشوا معهم المعلومات أو الرسائل التي تتعلق بمنهج السياسة العامة وتقويمها، وهذه الرسائل المرسله من جهة الحكام هي الأخرى تكون عبر خطابات أو حوارات وما سواها حتى تثبت أغراض السلطة أو أهدافها.^(١٢)

المطلب الثالث: تحليل المحتوى في الخطابات السياسية الانفعالية:

عند تحليل مضمون ومحتوى الخطاب السياسي نجد يستند إلى لغة غير واضحة وفيها الشيء الكثير من الترميز كونها لا تكشف الحقائق وتخطب المتلقي بدافع مزاجية العاطفة و حركية الانفعالات لا الركون إلى لغة المنطق والحكمة في بعض الأحيان على

^{١١} د. بهاء الدين محمد مزيد، من أفعال اللغة إلى بلاغة الخطاب السياسي تبسيط التداولية، شمس للنشر والاعلام، مصر، ٢٠١٠، ص ص ٩٨ - ٩٩.

^{١٢} د. عاصم شحادة علي، الخطاب السياسي لمهاجر محمد رئيس وزراء ماليزيا سابقاً في ضوء الاتساق اللغوي وعملية الاتصال دراسة تحليلية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد / ٨، العدد / ٢، حزيران ٢٠١١، ص ٦.

أمل تجاوز الخنة وأزماتها، وباخضلة النهائية مهّد هذا النوع من الخطابات السبيل إلى تعميق الأزمات والمشكلات أيا كانت طبيعتها (مثلا مطالب تحقيق الإصلاح في العراق عام ٢٠١١ وعام ٢٠١٥).

يُضاف إلى هذا وجود الكم الهائل من الانفعالات السابقة التي وصلت لمرحلة إثارة الشك والريبة والتخويف السياسي بدافع الهويات والانتماءات الاجتماعية الفرعية (صراع الهويات الفرعية وتحديات الوحدة الوطنية) كما حدث منذ عام ٢٠٠٦، والذي أسهم في إيصال رسائل خاطئة لمن يتجه إليهم الخطاب وتحت عناوين مختلفة، فواحدة من أخطر الموجّهات في مضمون الخطاب وانفعالاته هو التأكيد على مفاهيم مثل:

أ. الاقصاء.

ب. التهميش.

ج. رفض الآخر أو إضعافه.

د. إشكالية المشاركة والشراكة وإعادة التوازن.

هـ. تداعيات انعدام الثقة والتشكيك في نوايا الخطاب السياسي المقابل.

من هنا نجد إن الاستراتيجية الخاطئة في صناعة الخطاب السياسي التحريضي هو التأكيد على وحدة جماعة ما وتعبئتها وتحييشها في مواجهة الجماعات الأخرى حتى وإن كان ظاهر الخطاب لا يفصح عن هذا، وهذا ما نشهده في المجتمعات المنقسمة أفقياً وعمودياً من الناحية العرقية والمذهبية والقومية والاثنية... فإن تغذية تشدد جماعة ما حيال نظيراتها يعكس حالة الانفعالية التي توصلنا إلى حالة التشطي والانقسام وتجذّر الشكوك والسلوك الحذر من مخاطر الآخرين حيالهم، وأحياناً أخرى قد يصل بنا الأمر إلى إثارة الكراهية إزاء الجماعات الأخرى وهذا ما حاولت القيام به الجماعات والتنظيمات الارهابية المسلحة في العراق منذ عام ٢٠٠٣.

أما الطبقة السياسية الحاكمة فنجدتها في أحوال عدة تتمسك بمعتقداتها الفكرية والايديولوجية التي تنحسر في أغلب الأحيان ضمن حالة الانغلاق والجمود الفكري، على الرغم من فاعلية المجتمع العراقي الذي يمتاز بفاعلية الحراك الاجتماعي وحتى

السياسي في المستويات الشعبية منه سيما الطبقة الوسطى وما سواها التي بدأت فواعلها بالجمل تحاكي الاختيار بين البدائل المطروحة (البسطاء من الفقراء)، في ظل حالة الركود السياسي الذي تعاني منه أغلب القوى الحزبية سيما الإسلامية منها التي كانت تعتمد على أسلوب التعبئة في خطابها السياسي، إذ تبقى الكتل السياسية بالجمل تعتمد على أسلوب الترغيب للوصول إلى السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية من خلال الاستمرار في خطابات الوعود والحوافز التي يمكن الحصول عليها بعد انتهاء العملية الانتخابية الديمقراطية.^(١٣)

فضلا عن معرفة مقتربات الانسياق حول الأفكار والرؤى المتباينة لا بل وحت الشائعات والاعلانات والحملات الانتخابية والشعارات السياسية والوعود الانتخابية وما سواها، فقد تؤدي فعلها الايجابي أو السلبي كالتشبيه أو المقارنة ما بين التحفيز والتشيط للهمم، وجميعها وسائل تشكل محتوى ومضمون الخطاب السياسي كما حددها "براون وجيلمان" في دراستهما التداولية عام ١٩٧٢ من أجل الوصول إلى التحليل النقدي للخطاب.^(١٤) لنكون أمام محتوى في مجالات الخطاب السياسي التي تفرض أو تكرر أو تقاوم فكرة ومحتوى ما، يناظرها أفكار أخرى وأيديولوجيات متعددة تروج لموقف أو توجه أو انتماء ما وقد تكون صالحة للتطبيق طالما اكتسبت القبول والرضا.^(١٥)

المبحث الثالث: تحليل البرامج والتحقيقات الاستقصائية :

تجري عملية تحليل البرامج من خلال التحقيقات الاستقصائية لمعرفة حدود ومقدار الجدوية في تنفيذها حاضرا ومستقبلا حتى وإن كانت مليئة بالسلبات أو الأخطاء، بمعنى إن الانتقال من التقصي عن المعلومات إلى تحليلها واستقصاء النتائج عنها

^{١٣} د. جاسم يونس الحريري، إشكالية النفوذ الخليجي في المنطقة العربية ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧ .

^{١٤} د. بهاء الدين محمد مزيد، من أفعال اللغة إلى بلاغة الخطاب السياسي تبسيط التداولية، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٧ .

^{١٥} المصدر نفسه ، ص ١٠٨ .

يتطلب فهم مضمون الخطاب السياسي وإشاراته المسبقة أو الضمنية بدلالات المتحقق منها، فمن هنا نعرف حدود القبول والرضا وتحديد اتجاهات الرأي العام المحلي والإقليمي والدولي الذي يتأسس على أساس نوع الخطاب السياسي من دون تهويل أو حتى تبسيط للحقائق على أرض الواقع.

بمعنى إن التدفق السريع للمعلومات الممتزجة مع الوقائع يفترض التحري والتحليل عن دقتها للتمييز ما بين الحقائق والأكاذيب التي تشوش الصورة وتغيرها عند الملايين من المتلقين، وفي الغالب يقوم كل شخص بانتقاء المعلومات المرغوبة له والمنسجمة مع توجهاته وقناعاته المسبقة، مع استبعاد تلك التي تتناقض معه في ظل غياب القدرة أحياناً على القراءة والتمحيص والنقد بشأنها، وهنا يجري دعم الأفكار الأكثر موثوقية ومصداقية سيما التي تتوافق مع فهمه ومواقفه السياسية حصراً. أي أن افتقار الكثير من وسائل الإعلام إلى الأطر المنهجية في معالجة المعلومات وفرزها وتصنيفها وربطها بموضوعية مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة ومن ثم تحليلها وتقويمها يخلق حالة من انعدام الابصار بدلاً عن شحذ الرؤية وفقاً لوصف الكاتب الفرنسي "ريجيس ديبريه".^(١٦)

فعلى سبيل المثال توصلت الكثير من الدراسات الأمريكية في واشنطن إلى إن الولايات المتحدة الأمريكية وفقاً لرؤية الباحث "كينيث بولوك" * قد عانت الكثير من تحديات برنامج إعادة إعمار العراق في حينها، مما أفسح المجال في توفير تسهيلات اقتصادية أمام التواجد الخليجي على سبيل المثال من خلال قطاع الأعمال كجزء من التصور الأمريكي بعد عام ٢٠٠٣ حصراً، للمضي في إدخال المتغير الاقتصادي في

^{١٦} الحاجة سعود، استراتيجية الشرعية والاستمرار للأنظمة السياسية العربية دراسة بنائية للخطاب السياسي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦.

توجيه المعادلة في الخطاب السياسي نحو دعم العملية السياسية الديمقراطية في العراق.^(١٧)

من هنا يفترض السعي نحو صيرورة خطاب سياسي متوازن يعمل على وفق المطالب الآتية:

المطلب الأول: نشر ثقافة خطاب السلام :

وهذا يتطلب التكيف مع التعددية الاجتماعية المتنوعة في الداخل لتكون ضمن إطار التنوع في الوحدة المجتمعية التي تنشده السلام وتبذ العنف من أجل تسوية أزمات وإشكاليات المرحلة الراهنة، للبدء في ترسيخ مقومات ثقافة السلام وتوطين التجربة الديمقراطية الناشئة في العراق من خلال مواءمة التحولات السياسية بتحويلات اجتماعية وثقافية تنموية واعدة تعمل على تثبيت الأمن والاستقرار بشكل عملي ومؤسسي حاضرا ومستقبلا.

كما إن السعي نحو السلم والسلام والوئام بين أفراد المجتمع الواحد يقتضي إرساء أسس التسامح والقبول بالآخر مما يقوي حالة الانسجام والائتلاف ويضمن وحدة المجتمع واستقرار الدولة، مع العمل على بلورة عقد سياسي وقانوني يوثق العلاقة بين الأطراف الاجتماعية والسياسية جميعا بشكل متوازن قد يستند بالخصلة النهائية إلى تسوية تاريخية للأزمات السابقة من منظور وطني تتوحد فيه الرؤى والمواقف لبناء عملية سياسية مستقرة ومؤسسات دولة قوية فاعلة قادرة على خدمة مواطنيها وهذا هو المعيار الحقيقي للشرعية بعد الانتخابات.

فضلا عن التماس محاورة ومجاورة عملية عامة مع الشعب كما حدث في خطب سماحة السيد آية الله العظمى "علي السيستاني" الذي أدان بشدة في أوائل عام ٢٠٠٧

^{١٧} د. جاسم يونس الحريري، العلاقات بين العراق ومحيطه الإقليمي والدولي بعد ٢٠٠٣، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣، ص ١٠٧، ١١٣.

* خبير أمريكي في شؤون الأمن القومي لمنطقة الخليج وكان سابقا مدير أبحاث في مجلس الأمن القومي الأمريكي وشغل منصب محلل عسكري في وكالة الاستخبارات المركزية للمدة ١٩٨٨ - ١٩٩٥.

كل محاولة للتعاطي مع المسائل الطائفية خارج إطار (الدراسة العلمية الهادئة) ورفض في رد فعل واضح العدد المتنامي من الأجانب المؤيدين لبناء وإقامة الطائفية في العراق ، وحتى الجهود الرامية إلى تكريس وتعميق الأحزاب السياسية ذات الممارسات الطائفية أو الاختلافات الطائفية على وجه الخصوص.^(١٨)

لذا فإن التسامح والقبول القانوني والسياسي والاجتماعي بتعدد الآراء والأفكار والتعبيرات يقودنا إلى تراكم تقاليد الألفة والاتحاد والتصالح والوئام وتجاوز كل الحن في المجتمعات الإنسانية، لأن التسامح تجاه القنوات والأفكار والآراء لا يقود إلى الفوضى والتشتت والتمزق، وإنما الذي يقود إلى ذلك هو تجاهل الآخرين وبخس حقوقهم ومطالبهم المشروعة.^(١٩)

المطلب الثاني : استثمار الفرص المتاحة لنتائج ما بعد الانتصارات :

يُعاني تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وبقية الجماعات الإرهابية المسلحة من إشكاليات فكرية وأزمات بنيوية كبيرة بدأت تهدد وجوده الفعلي بسبب انحسار حواضنه الاجتماعية من جانب، وتعرضه للخسائر الكبيرة التي لحقت به على أرض الواقع في الكثير من مدن العراق الغربية والشمالية منها سيما بعد صدور فتوى المرجعية الدينية الرشيدة ((الجهاد الكفائي)) والمتمثلة بسماحة السيد آية الله

^{١٨} - تمت تلاوة الخطاب من قبل مكتب السيستاني في النجف في ١٤ محرم ١٤٢٨ هـ المصادف في الثالث من شباط ٢٠٠٧ ، ينظر : رايدر فيسار" العرقية، الفدرالية، وفكرة المواطنة الطائفية في العراق: تحليل نقدي) باحث في المعهد النرويجي للشؤون الدولية ورئيس تحرير الموقع الإلكتروني

بالعراق الخاص) www.historiae.org

ص٨. https://www.icrc.org/ar/download/file/27874/irrc-868_visser.pdf

ثم قارن مع الشيخ حسن الصفار ، التعايش المذهبي ورؤية سماحة السيد آية الله العظمى علي السيستاني ، متاح على الرابط:

، تاريخ الزيارة ٢٨ / ١٢ / ٢٠١٧. <https://www.saffar.org/?act=arte&id=1101>

^{١٩} - د . عبد السلام البغدادي، السلم الوطني (المدني) دراسة اجتماعية سياسية في قضايا المصالحة والتسامح والصفح والوئام والتآزر الوطني، سلسلة بيت الحكمة العراقي، بغداد، العدد/٣٠، ٢٠١٢، ص٨٣ .

العظمى "علي السيستاني" في محافظة النجف الأشرف من جانب آخر. مما جعل جميع الجهود تتوحد في تغيير موازين القوة العسكرية على الأرض إلى حد كبير من جراء القدرة على إثبات الوجود وتحقيق النصر على قوى الإرهاب كافة، والذي أحرزته بالفعل المؤسسة العسكرية العراقية والأجهزة الأمنية بكافة تشكيلاتها مدعومة بقوات هيئة الحشد الشعبي المقدس والحشد العشائري تلبية لنداء المرجعية الرشيدة التي استندت إلى فلسفة حكيمة مفادها الدفاع عن الوطن والمقدسات .

المبحث الرابع: تقويم الخطاب السياسي المؤسسي حاضرا ومستقبلا :

يمكننا تقويم الخطاب السياسي المؤسسي من خلال السعي نحو التحول العملي نحو خطاب متوازن مختلف شكلا ومضمونا عن سابقاته قبل عام ٢٠١٤، بمعنى تقويم التجارب السابقة التي اعتمدت في أغلب الأحوال على مستوى من الخطاب غير المؤسسي، ليجري العمل حاليا من أجل صيرورة خطاب متوازن فاعل قادر على تجاوز أخطاء المرحلة السابقة وهذا ما بدأ يتحقق بالفعل منذ عام ٢٠١٦.

فالخطاب السياسي كأحد مخرجات النظام السياسي يحتاج لأجهزة وأدوات إعلامية تساهم في إعادة إنتاجه وانتشاره بين مختلف فئات وشرائح المجتمع، ليجري تداوله عبر وسائل الإعلام من خلال الخطاب السياسي الإعلامي المؤسسي وهو مهم جدا بالنسبة للأنظمة السياسية، لما له من دور كبير في بناء الواقع السياسي والاجتماعي وإعادة إنتاجه من جديد؛ فالخطاب السياسي الإعلامي لا يعكس الواقع أو علاقات القوة والهيمنة في المجتمع فحسب، وإنما يساهم في بنائها عبر عمليات إدراك الواقع ضمن متغير محتوى ومضمون الخطاب نفسه.^(٢٠)

^{٢٠} - الحاجة سعود ، استراتيجية الشرعية والاستمرار للأنظمة السياسية العربية دراسة بنائية للخطاب السياسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٨ .

المطلب الأول : الخروج من تناظر البرامج السياسية وتشابهها :

مرت التجربة الديمقراطية العراقية المعاصرة بعد عام ٢٠٠٣ بظهور العديد من القوى السياسية والاجتماعية منها استطاع الوصول للسلطة، والبعض الآخر لم يتمكن من اجتياز عقبة القوانين الانتخابية التي فرضت عليه حزمة من الإجراءات الفنية التنظيمية المحسوبة بمعالجات رياضية حساسية خاصة، أفرزت بالحصلة النهائية نتائج محددة عند احتساب الأصوات وفقا لقوة القاسم الانتخابي الذي حصلت عليه القائمة أو الكيان أو المرشحين أنفسهم.

ولكن اللافت للنظر هو تناظر البرامج الانتخابية التي تطرح قبل الانتخابات بسبب تشابه المحتوى وإن اختلف العنوان من خلال الآتي:

- أ. تثبيت الأمن والأمان وتحقيق الاستقرار السياسي الديمقراطي.
- ب. تفعيل دور القانون والعمل على محاربة المحاصصة والخروج من التوافقات السياسية من أجل إعادة ثقة الناخب بالمرشح.
- ج. ضمان المشاركة السياسية الفاعلة والالتزام بالدستور والقوانين النافذة كوسيلة للعمل على تحقيق متطلبات التنمية السياسية والاقتصادية وحتى البشرية، بما يضمن تشجيع الاستثمار في قطاعات الدولة كافة وتوجيهها نحو رسم ملامح التقدم والنمو والتطور في مجالات الحياة كافة.
- د. ارساء أسس الدولة المدنية العصرية التي تحترم الإنسان وتضمن تحقيق العدالة الاجتماعية للجميع وعلى أساس مبدأ المساواة ، والمضي في محاربة الفساد بجميع أشكاله من أجل تقديم الخدمات في قطاعات الصحة والتعليم والرياضة والإسكان والبيئة والزراعة وما سواها.

إذ يمكننا تحليل واقع البرامج الانتخابية التي طرحت سابقا في إنها لم تكن مشفوعة بخطط استراتيجية متكاملة تضمن تنفيذ أهداف السياسات العامة وفقا للأولويات التي يفرضها الواقع السياسي والأمني والاجتماعي والاقتصادي والثقافي وغيرها من الأهداف، من أجل الخروج من حالة البيروقراطية التقليدية التي تنتاب

الإدارات المؤسسية على المستوى الرسمي وغير الرسمي بهدف استكمال بناء مقومات الدولة- الأمة والمضي نحو تطبيق المشاريع المستقبلية الواعدة التي تخدم جميع أفراد المجتمع ومؤسسات الدولة كافة على حد سواء.

أما استراتيجيات الخطاب السياسي فلها أهمية واضحة بوصفها الطرائق التي توصل مقاصد المُرسل السياسي، على الرغم من إن هذه الاستراتيجيات تختلف من مُرسل إلى آخر إلا أنه يظل إنتاج هذا النوع من الخطاب السياسي يكون وفقاً لما هو ضروري، لا سيما وإن هذه الضرورة في عصرنا الحاضر باتت علامة على مجموعة من هذه المنظمات التي تعبر عن التفكير النظري والفهم الحقيقي لحتوى ما، يرى المُرسل السياسي أنه الأمثل من بين الإمكانيات التي تسمح له الظروف الراهنة في جميع مستويات العمل المؤسسي وغير المؤسسي للارتقاء بأداء القول الخطابي والفعل المؤسسي تنفيذا لحتوى الخطاب نفسه.^(٢١)

المطلب الثاني: البدء في صيرورة خطاب سياسي فاعل ومرن يشمل

الجميع

بمعنى الابتعاد عن المثالية والتفكير بشكل عملي ضامن لصيرورة خطاب سياسي فاعل ومرن يشمل الجميع بلا استثناء وقادر على تجاوز الأزمات، مع مغادرة فكرة من ليس معنا فهو ضدنا والانطلاق من مشتركات جديدة تضمن الاستقرار المؤسسي بوجود أطراف وقوى سياسية في المعادلة السياسية تؤمن بأحقية ممارسة الحكم من جهة، وتشكيل نواة معارضة حقيقية وفية وبنائة للنظام السياسي الديمقراطي تعمل على مراقبة الأداء المؤسسي (التشريعي، التنفيذي، القضائي) وتسهم في تقويم عمله خلال المرحلة القادمة من جهة أخرى.

^{٢١} - المصدر نفسه ، ص ٦٧ .

فمن مدخلات صيرورة الخطاب السياسي الفاعل والمرن هو تقويم مسار الاصلاح الديمقراطي المؤسسي ضمن عملية تنمية سياسية تضبط التغيير وتتجاوز التحديات الداخلية والخارجية، بمعنى تجديد الخطاب السياسي الراهن وفقا للمتغيرات الحاصلة على أرض الواقع بوصفه عملية عقلية ومعرفية متواصلة بين الحاضر والمستقبل، لاسيما وإن هذه العملية تفترض العمل المؤسسي على مستوى المجتمع والدولة عموماً.^(٢٢) من هنا يمكننا العمل من منظور استراتيجي سياسي متكامل لتطوير المجتمع وتحسين أداء المنظومة السياسية في الدولة بشكل مؤسسي يضمن الكفاءة والفاعلية ، ليجري الانتقال نحو تطوير المنظومة القيمية والادراكية والمعرفية بمهارات سلوكية من مختلف الجوانب والاتجاهات سياسيا واداريا وثقافيا... وصولا إلى مرحلة تعزيز الثقة بما هو منجز وقائم.^(٢٣) إذ إن من متطلبات الخطاب السياسي المؤسسي في ظل الديمقراطية هو الحفاظ على قوة المجتمع وتماسكه بوحدة الموقف مؤسسيا مع تقويم فلسفة النظام السياسي بما ينسجم والأنظمة القانونية والدستورية النافذة ، في ظل تشديد وسائل المراقبة على عمل المؤسسات من أجل ضمان فاعلية العمل والضبط المؤسسي من الناحية العملية والقانونية.

فضلا عن السعي نحو بناء فضاءات المعرفة لتجاوز الفجوة المعرفية التي نعيشها اليوم مقارنة بدول العالم المتقدم على الرغم من انفتاح ثقافات المجتمعات مع بعضها البعض في ظل العولمة المركزة، مع الاستفادة من خبرات الدول التي نجحت تجاربها التنموية في اكتساب المهارات وتجاوز التحديات الطارئة التي تواجهها مجتمعاتها المعاصرة بالاستفادة من الاستثمار والاصلاح الشامل في جميع قطاعات المجتمع كافة.^(٢٤)

^{٢٢} عقيل الخفاجي، الفساد والإصلاح: الصحافة الدولية وقضايا الإصلاح السياسي، دار المناهل للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، ٢٠١٦، ص ١٥.

^{٢٣} المصدر نفسه، ص ص ١٨-١٩.

^{٢٤} المصدر نفسه، ص ص ٢٤-٢٥.

المطلب الثالث: توحيد الخطاب السياسي عمليا لمحاربة ظاهرة الإرهاب عالميا:

بمعنى وضع الترتيبات الضرورية في ظل مبادرات الأمم المتحدة وبرامجها الراهنة من أجل تعزيز الحوار والتسامح والتفاهم فيما بين الحضارات والثقافات والأديان لدى شعوب العالم كافة، وترسيخ الاحترام المتبادل بين الأديان والقيم والمعتقدات الدينية والثقافات السائدة في دول العالم بأكمله، والترويج لثقافة السلام والعدالة والتنمية البشرية والتسامح الوطني والديني والاحترام المتبادل وفقا لمنظومة القيم التي جاءت بها جميع الأديان والمعتقدات والثقافات في ظل القيام بوضع وتشجيع برامج للتثقيف والتوعية العامة التي تشمل جميع الدول بلا استثناء. والبدء في العمل التطوعي في وضع أنظمة وطنية وإقليمية ودولية تسعى إلى تقديم المساعدة وتلبية احتياجات ضحايا جرائم الإرهاب وأسرههم وكل من لحقه الضرر ووقع عليه بسببهم، وتيسر لهم سبل المساعدة الكافية لإعادة حياتهم الاعتيادية إلى وضعها الطبيعي، وتشجيع التعاون الدولي من خلال الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية الأخرى للشروع في إقامة أنظمة قانونية تضمن النهوض بمجهود التضامن الدولي في مكافحة الإرهاب، مع ضمان الدعم الذي تقوم به المنظمات الدولية غير الحكومية في سبيل المشاركة في حملة عالمية لمكافحة الإرهاب واستتصاله عمليا مع إدانته بقرارات وإجراءات قانونية دولية وإقليمية.

مع مراعاة العمل على تطبيق أبعاد الخطاب السياسي وفقا للآتي:

أولا: تحديد الخطاب السياسي للإسلام السياسي:

تكمن المحنة الراهنة في الخطاب السياسي للإسلام السياسي في طبيعة لغة الخطاب الديني ذات الثقل التعبوي الجهادي المرتبط بالسياسة في مرحلة صعود الإسلام السياسي خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة سيما في الدول العربي (تعاقب أجيال الإسلام السياسي حصرا)، فقد أضافت بعداً دينياً مذهبياً للخطاب السياسي الذي تحول شيئا فشيئا إلى واقع فعلي بات أداة مصطنعة تؤسس لأزمات وصراعات جديدة في المنطقة (مخاطر حرب المكونات المفتعلة).

لذا تقتضي المرحلة الراهنة عملية تجديد الخطاب السياسي للإسلام السياسي من أجل تجاوز محنة الماضي القريب التي جاءت من التطرف والغلو والتشدد الفكري كما حدث لاحقاً في بعض الدول في ظل تداعيات أحداث الربيع العربي منذ عام ٢٠١١، لنكون أمام تحدي كبير ينبغي العمل على تأسيس وحدة موقف موحد من الناحية النظرية والفكرية كي تكون سابقة لأي موقف سياسي يأتي مستقبلاً، بمعنى تجاوز محنة الصراعات الجهوية التي تستند إلى التكوينات الاجتماعية الفرعية للخروج بموقف جامع للهويات الاجتماعية الفرعية ويحترم للخصوصيات الثقافية الفرعية لكي يكون الضامن للأمن والاستقرار في حدود الثوابت الشرعية والوطنية التي تصون الإنسان وتحفظ وجوده وحياته من أجل استكمال بناء مقومات الدولة - الأمة مستقبلاً.

كما إن انعدام تجديد الخطاب السياسي ضمن سلسلة الأفكار السياسية المرحلية يجعلها تعاني من الانقطاعات السياسية بسبب اختلاف الرؤى والمواقف في كل مرحلة، لاسيما وإننا نعيش في عصر الأفكار والمعلومات الذي توفره شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) لنكون أمام إشكالية وتحدي كبيرين مفادهما كيف يجري العمل على التواصل مع الأجيال الجديدة التي تحمل محتوى فكري متنوع وثقافات منفتحة على بعضها البعض في عصر عولمة الثقافات وتجاوز الشعوب في دول العالم المختلفة؟ مما يؤشر ضرورة القيام بمراجعة فكرية شاملة تنطلق من دوافع موضوعية مفادها التحوار ما بين الأفكار المتنوعة والاحترام المتبادل للثقافات وخصوصياتها والعمل بروح التسامح والمؤازرة بدافع التنافس السلمي-الودي من أجل خدمة الشعوب والأوطان.

ثانياً: مغادرة إنشائية الخطاب والعمل بواقعية الخطاب العقلاني المؤسسي:

لقد كانت أغلب الخطابات السياسية في الكثير من مراحل التطور السياسي الديمقراطي هي خطابات إنشائية تعكس الأفكار السياسية للأحزاب والقوى السياسية والاجتماعية التي تصدت المشهد السياسي العراقي خلال أكثر من عقد من الزمن بدليل قلة الانجاز المتحقق على أرض الواقع أمام طموحات الشعب العراقي.

إذ أوضحت الكثير من الرؤى في الخطاب السياسي لدى الأفراد والجماعات والحركات والأحزاب، تأتي بدافع تأدية وظيفة سياسية ما في المجتمع ولمدة محددة، لتبدو وسيلة للهروب من الواقع وليس الاقتراب منه أو حتى فهمه أو تحليله بغرض تحويله وتغييره نحو الأفضل، بدليل تولى مواقع المسؤولية العدد الكبير من المسئولين من دون أن يكون هناك فحص شامل لحتوى الوعود المتحققة التي وعد بها المرشحين في مرحلة الدعاية الانتخابية.

بمعنى إن المرحلة القادمة تقتضي العمل بخطاب عقلائي مؤسسي لاستنباط واقعية سياسية جديدة تبتعد عن خطابات الديمقراطية المزيفة أو الديمقراطية الشكلية أو الديمقراطية التقديرية Virtual Democracy أو حتى الديمقراطية التي تستند إلى استبدادية انتخابية Electoral Authoritarianism أو ديمقراطية انتخابية Electoral Democracy التي روجت إليها الإدارة الأمريكية في خطاباتها السياسية، من دون أن نفهم المقاصد والأهداف التي يبتغيها المجتمع الدولي في ظل الدعوة الراهنة للتوجه نحو الخطابات الإصلاحية في المجالات السياسية والاقتصادية والتنموية وما سواها من مجالات الحياة كافة. (٢٥)

فقد وضعت فرنسا وألمانيا مشروعا متكاملًا للإصلاح في منطقة الشرق الأوسط عام ٢٠٠٤ وبالتوازي مع المشروع العربي للإصلاح الذي طرح من الاسكندرية في آذار من العام نفسه، كي يكون البديل عن مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية في شباط عام ٢٠٠٤ ضمن مبادرتها الدولية (خطابها الاستراتيجي السياسي الذي جاء نتيجة لتعثر تطبيق المشروع الأمريكي في العراق في حينها)، ليكون البديل عنه وضمن الجهود الأوروبية الساعية من أجل التشاور والتنسيق والتفاهم مع دول المنطقة وفي ظل خطاب جماعي يستند إلى الحوار الشامل مع احترام خصوصية كل دولة. على أن يجري التنسيق مع جميع الفواعل

^{٢٥} معتز بالله عبد الفتاح، الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة / ٢٨، العدد / ٣٢٦، نيسان / ٢٠٠٦، ص ١٧ - ١٨.

البارزة والمؤثرة في المجتمع الدولي كمؤسسات ومنظمات ودول، بشرط عدم القبول لأي فرض للشروط من الخارج في عملية الإصلاح الشاملة لكي تكون فاعلة ومنتجة.^(٢٦)

بمعنى استثمار طاقات المجتمع الحالية وبخاصة التي لديها الرغبة والقدرة على تنمية الذات والمعارف مع الأخذ بالحسبان حالة الشيخوخة التي تعاني منها مجتمعات دول العالم المتقدم التي تسعى إلى فتح باب هجرة أمام العقول والكفاءات من العالم العربي، لرفد مجتمعاتها بالقوة وسد مواطن الضعف في بنيتها التركيبية الاجتماعية التي تعاني من التقادم والهرم بسبب تزايد معدلات كبار السن في فئاتهم العمرية.

ثالثاً: التناغم مع ثقافة المعلوماتية ووسائل التواصل الاجتماعي:

تؤدي شبكة المعلومات الدولية التي يوفرها الأنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي بمختلف أنواعها دوراً بارزاً في توجيه الأفكار والرؤى وحتى المواقف سواء أكانت على المستوى السياسي أو المستوى الاجتماعي أو المستوى الثقافي وغيرها من المستويات التي باتت نقطة التقاء وتواصل منظم وبشكل إلكتروني واسع النطاق ليكون متداخلاً مع جميع شعوب دول العالم عابراً للحدود والقوميات ولغات التخاطب والاسترسال بين الدول نفسها.

وهذا ما حددته نظرية ثراء وسائل الاعلام والاتصال التي جاء بها كل من "ريتشارد دافت" و"روبرت لينغل" للبدء في تصنيف وتقويم تأثير وسائل الاتصال المختلفة سيما غير الرسمية أو الشخصية في وضع مؤشرات الثراء المعرفي للمعلومة، من خلال الخطابات الالكترونية التي تتفاعل مع أكبر عدد من الناس في العالم بحيث أصبحت وسيلة تطبيقية لتبادل الخطابات لما توفره من معلومات غنية للمتلقي.

^{٢٦} عقيل الخفاجي، الفساد والإصلاح: الصحافة الدولية وقضايا الإصلاح السياسي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣-٢٩.

فضلا عن البدء في عملية تنشئة اجتماعية - سياسية التي من شأنها أن تجعل الإنسان على الحك أمام تحولات وتناقضات الخطاب السياسي الراهن، كونها الحل الأمثل في تحصين المجتمع السياسي وجعله أكثر فاعلية في مجال المشاركة السياسية من خلال تنمية فضاءات الثقافة السياسية المشاركة التي تواءم التحول الديمقراطي، وتتفق مع مؤشرات توجه العمل نحو الحفاظ على تماسك المجتمع قيميا وثقافيا بالشكل الذي يحاكي الطفرة الشبابية الراهنة التي تحمل فكرا منفتحا على ثقافات الشعوب الأخرى، بمعنى استيعاب الجيل الجديد من الشباب ودمجهم في مؤسسات الدولة والمجتمع على حد سواء والاستفادة من طاقاتهم ليكون لهم الدور الفعّال والايجابي في تنمية المجتمع في مجالات الحياة كافة.

وهذا يتطلب السعي الحثيث نحو الاستفادة من التقارب العلمي والترابط المعرفي الحاصل بين شعوب وثقافات دول العالم المختلفة حاضرا ومستقبلا في ظل الثورة المعلوماتية للوصول إلى أهداف ومقاصد ما بعد الخطابات السياسية والتطور في منظومة القيم المجتمعية والثقافية والسياسية التي تعزز من مكانة المجتمع والدولة ومواطنيها نظريا وعمليا على مدى المستقبل القريب.

فعلى سبيل المثال أصبحت شبكة الأنترنت **Online** وتطبيقاتها مثل الفيس بوك وتويتر واليوتيوب والمدونات ومواقع الدردشة بمختلف أنواعها وحتى البريد الالكتروني (المنظومة الرابعة)، مع أجهزة الهواتف الذكية والمساعدات الرقمية الشخصية (المنظومة الخامسة) وغيرها من التقنيات الحديثة المتطورة المضافة للوسائل المرئية والسمعية والمكتوبة التقليدية سابقا، تمثل حالة التنوع في توجيه الخطابات بتقنيات تكنولوجيا المعلومات بشكلها الفردي وحتى المؤسسي العام ضمن منظومة التفاعل مع تطبيقات الواقع الافتراضي العابر للحدود وبسرعة فائقة تفوق التوقعات في ردود الأفعال.^(٢٧)

^{٢٧} - د . بشرى جميل الراوي ، دور مواقع التواصل الاجتماعي في التغيير - مدخل نظري ، مجلة الباحث الاعلامي ، جامعة بغداد ، كلية الاعلام ، العدد / ١٨ ، ٢٠١٢ ، ص ٩٦ .

إذ أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي في مجال الاتصال أقل غموضاً والأكثر وفرة في المعلومات وهي الأساس في ظهور نظرية التسويق الاجتماعي ضمن نظريات الاتصال المعاصرة التي تجمع بين نتائج وبحوث الاقناع وانتشار المعلومات، مما يسمح بتدفق المعلومات وتأثيرها من خلال هذه الوسائل في نشر الخطابات والطروحات والأفكار الي يُراد تعميمها بشكل واسع على أكثر المجتمعات.^(٢٨)

أما فاعلية تأثير وسائل الاتصال (الفيس بوك والواتساب والتويتر والسناپ شات وما سواها من تطبيقات التواصل الاجتماعي) في مستخدميه تتطلب العمل على توجيههم ضد ما يُعرف حالياً بـ(خطاب الكراهية) الذي تثيره بعض المواقع الإلكترونية بدوافع وأسباب خاصة، سيما وأنه يتعامل مع شرائح عمرية مختلفة وبإمكان جميع الجهات والأطراف المساهمة في ذلك التوجيه (البيت، المدرسة، مؤسسات المجتمع المحلي، ومؤسسات الدولة الأخرى ذات الشأن والعلاقة) للوقوف ضده ومحاربته بالكلمة والخطاب، مع التنبيه إلى الدور الأساسي للإعلام في تخلص الخطاب من الكراهية وصيغه بقيم المودة والتسامح والعيش المشترك.^(٢٩)

الخاتمة والاستنتاجات:

إن منتظمات الخطاب السياسي المعاصر تعتمد على صياغة رؤية جديدة للتعاطي مع المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية التي باتت على المحك سيما في مرحلة ما بعد الانتصارات المُتحققة في العراق وبعض الدول المجاورة له، ناهيك عن العمل على إيجاد وسائل جديدة من شأنها أن تضيف إليها القدرات المُضاعفة في محاربة الفكر المتطرف والمُتشدد الذي بات يهدد كيان ووجود المجتمعات بسبب تصاعد خطر

^{٢٨} - المصدر نفسه ، ص ٩٩ .

^{٢٩} - د . فاطمة العقاربة (وآخرون) ، التصدي لخطاب الكراهية عبر الانترنت ، مركز هي للسياسات العامة، الاردن ، كانون الأول / ٢٠١٤ ، ص ٧ .

التنظيمات الارهابية المسلحة ومنها تنظيم (داعش) الإرهابي منذ عام ٢٠٠٣. من هنا يمكننا تحديد أبرز الاستنتاجات التي توصل إليها البحث في مجال تحليل إشكاليات الخطاب السياسي المؤسسي ومضامينه في العراق خلال المرحلة الراهنة من تاريخه المعاصر والتي تكمن في الآتي:

١. الدقة والتركيز في مضمون الخطاب وتحليل تفاصيله من أجل العمل على زيادة وعي المتلقي (عمق محتوى رسالة الخطاب).
٢. الابتعاد عن التشكيك والتحريض في الخطاب السياسي حاضرا ومستقبلا لضمان العقلانية والحكمة في معالجة الحنة الراهنة وللبدء باستراتيجيات جديدة ضامنة لحياة الانسان في كل زمان ومكان (الخطاب المتزن والمتوازن).
٣. الاتساق ما بين الخصوصيات والوضع العام لواقع الهويات والثقافات الاجتماعية كافة، بمعنى الانتقال من الخاص إلى العام وعلى أسس وثوابت وطنية مشتركة تضمن الاستقرار والأمن في مجالات الحياة كافة (الخطاب الهادئ-الفاعل).
٤. نشر الثقافة المدنية (الخطاب المعتدل) لمواجهة التطرف والتشدد الذي يضرب بنية المجتمعات كافة داخليا وخارجيا والتعامل مع الآخر على وفق قيم التسامح والوسطية والاعتدال.
٥. تنمية الوعي المجتمعي بخطورة تحديات المرحلة الراهنة للحفاظ على السلم الاجتماعي ومكافحة ظاهري الإرهاب والتطرف الفكري من أجل تمكين الاستقرار الشامل في المجتمع والمضي نحو النهوض بالواقع السياسي والاجتماعي في البلاد.
٦. تحديث المناهج التربوية والتعليمية الأساسية بقيم حقيقية تقوي دعائم الوحدة الوطنية وتصور متركبات التلاحم الاجتماعي للحفاظ على السلم المدني، وإبعاد البلاد من خطر الانزلاق في متاهات المواجهات والحروب الداخلية المدفوعة باستقطاب طائفي سياسي جانبي والمدعوم من خارج الحدود، والتي بدأت حاليا تذوي وتنتهي بسرعة فارقة بسبب الوعي المجتمعي وتماسك جميع

مؤسسات الدولة مع مراجعها الدينية والاجتماعية والثقافية والسياسية كما حدث في مرحلة سابقة خلال الأعوام ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨.

٧. تخفيف منابع الإرهاب بأشكاله المختلفة من خلال رصد تمويله والتضييق على حلقاته الإرهابية بُغية القضاء عليه وبشكل متكامل وعاجل وعلى كافة المستويات ومختلف المجالات .

٨. تأسيس مراكز متخصصة في موضوعة البحث العلمي واعتماد أحدث التقنيات العلمية التي من شأنها أن ترفد مؤسسات الدولة كافة بالمعلومات والمعرفة التي من شأنها تطوير مكامن القوة والتميز والإبداع في المواطن العراقي الذي استطاع أن يحقق النصر الكبير سيما الشباب منهم الذين لبّوا نداء المرجعية الدينية الرشيدة في الدفاع والذود عن الوطن والمقدسات، مع توظيف جميع موارد الدولة خلال المرحلة القادمة وتوجيهها نحو فائدة المجتمع لتحقيق أعلى منفعة متبادلة في ظل الاستجابة السريعة لفاعلية جودة الأداء وحُسن الإدارة.

٩. البدء في عملية تنموية شاملة لمعالجة مشاكل المجتمع كافة ((الفقر، الأمية، المرض، العجز، العوز، والشيخوخة...)) إعمالاً بما نصّت عليه الفقرات الأربع من المادة (٢٩) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥.

١٠. الاعتماد على وسائل وأدوات التطور الحديثة في مجال التنشئة الاجتماعية والتربوية والتعليمية التي من شأنها أن تجعل الإنسان على المحك أمام قضايا الخطاب الراهنة من أجل اكتساب المهارات الكافية والمعارف الجديدة وتوظيفها بشكل عملي (القدرة على صيرورة خطاب مجتمعي متوازن ومؤثر)، كونها الحل الأمثل في تحصين المجتمع والحفاظ على تماسكه وموائمه مع الطفرة الحاصلة في التطور النوعي لدى الفئات العمرية من الشباب في عالمنا المعاصر لما تحمله من محتوى ومضمون فكري فيه الشيء الكثير من النضج المعرفي المنفتح على ثقافات الأمم والشعوب الأخرى ، بمعنى استيعاب الجيل الجديد من الشباب ودمجهم في مؤسسات الدولة كافة والاستفادة من طاقاتهم

الإبداعية ليكون لهم الدور الريادي الفعّال والايجابي في تنمية المجتمع في مجالات الحياة كافة.

١١. استثمار طاقات المجتمع الحالية وبخاصة التي لديها الرغبة والقدرة على تنمية الذات والمعارف مع الأخذ بالحسبان حالة الشيخوخة التي تعاني منها مجتمعات دول العالم المتقدم التي تسعى إلى فتح باب هجرة أمام العقول والكفاءات لرشد مجتمعاتها بالقوة وسد مواطن الضعف في بنيتها الاجتماعية التي تعاني من التقادم والمهرم بسبب تزايد معدلات كبار السن في فئاتهم العمرية.

١٢. السعي الحثيث نحو الاستفادة من التقارب العلمي والمعرفي والتكامل الحاصل بين شعوب وثقافات دول العالم المختلفة في ظل الثورة المعلوماتية للوصول إلى أهداف ومقاصد ما بعد التعليم والتعلم والتطور في منظومة القيم التربوية التي تعزز من مكانة الإنسان علمياً وعملياً من أجل إنضاج خطاب اجتماعي سياسي فيه الشيء الكثير من النضج والتوازن الفاعل مع مستجدات الحياة العامة حاضراً ومستقبلاً.

الملخص

يمتد إرث الخطابات السياسية على المستوى الرسمي وغير الرسمي لعقود طويلة سيما منذ نشأة الدولة العراقية الحديثة ، وقد اختلف شكل ومضمون الخطاب السياسي بحسب شكل النظام السياسي الحاكم وطبيعة ثقافة الطبقة السياسية الحاكمة التي تولت المسؤولية على اختلاف مراحلها التاريخية في العراق المعاصر.

وفي مرحلة من مراحل التطور التاريخي للخطاب السياسي الرسمي المؤسسي تحولت خطابات السلطة الحاكمة آنذاك إلى مركزية شديدة سيما بعد عام ١٩٦٨ بفعل تسيّد نظام الحزب الواحد لأكثر من ثلاث عقود، مع تزايد سقف الطموحات السياسية بشكل لا يتناسب والامكانيات المتاحة مقارنة مع مضمون ومحتوى توجه الخطاب السياسي الرسمي للسلطة الحاكمة وقتئذ، والذي حاول بشتى الوسائل إضعاف الخطاب السياسي للقوى الوطنية في كل مرحلة من مراحل نضالها السياسي. مما أدى بالنظام

الحاكم إلى اعتماد منهجية غير مسبوقة في الاستبداد والتسلط في الحكم كي تُضاف إلى قسوته وبطشه بُعداً آخر يتمثل في تسخير موارد الدول كافة من أجل توجيه خطاب سياسي إعلامي واحد يعكس فلسفة نظام حكم الفرد المستبد حصراً.

ولكن طبيعة الواقع السياسي بعد عام ٢٠٠٣ فرضت عليه أنماط جديدة من الخطاب السياسي بسبب التحول نحو الديمقراطية عام ٢٠٠٣ ، ناهيك عن ظهور تحديات خطيرة فرضت نفسها على الواقع الجديد الذي جاءت به الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها والتي عكست رؤية الدولة المحتلة للعراق وفقاً للقرارات الأمم المتحدة التي خولتها مسؤولية ذلك، مع استمرار تصاعد ضغط الخطاب السياسي الرسمي سيما المؤسسي الذي تمثله الدولة وتناغمه مع طموحات وأهداف الخطاب الشعبي العام، الذي عكس موقفاً رافضاً للرؤية الأحادية التي جاءت بها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها عندما صاغت خطاب الهيمنة والسيطرة والتحكم على العالم بحكم قوتها التكنولوجية والعسكرية في عالمنا المعاصر.

لذا فإن منتظمات الخطاب السياسي المؤسسي المعاصر يعتمد اليوم على صياغة رؤية جديدة للتعاطي مع المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية التي باتت على المحك، سيما في مرحلة ما بعد الانتصارات التي حققتها المؤسسة العسكرية العراقية بجميع تشكيلاتها وأجهزتها، بمعنى العمل على إيجاد وسائل جديدة من شأنها أن تضيف إليها القدرات المضاعفة من أجل محاربة ومكافحة ظاهرة الإرهاب الدولي وفكره التطرف والتشدد التي باتت تهدد وجود المجتمعات (خطر التنظيمات الارهابية المسلحة ومنها تنظيم (داعش) الإرهابي في جميع دول العالم). من هنا بدأت الرؤية العراقية تتضح بخطاب سياسي مؤسسي فاعل تفوقه عملية واضحة استطاعت أن تفهم مجريات الأحداث الحلية والإقليمية والدولية، ليجري العمل حاضراً ومستقبلاً في استثمار ثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في وسائل التواصل الاجتماعي وما سواها من أجل توجيه خطاب سياسي واجتماعي ناضج مؤسسياً ومتوازن وضمن عملياً للأمن والاستقرار في حياة الشعوب والأوطان في دول العالم أجمع .

Abstract

This article has been tackled more specific study subject regards with the institutional political discourse problems in Iraq , especially during different periods of development the political systems which started from the monarchic regimes ,then the republican regimes under the rule of Authoritarianism after 1968 until to the political transformations which happened into a new democratic Iraq in 2003 .

Therefore ,the political discourse has changed in the current stage for many reasons concerning with the nature of natural evolutions in social media and world wide web by the internet ,So the languages of discourses and speeches in various aspects have taken many kinds of communication forms in order to send different topics with several notions in the political and social and security conditions ;particularly with the huge challenges in fighting terrorism and achieving great triumph by all elements of military institution in the state of democracy after 2016 .

As a result of that ,the article researched in the problems and the challenges which confronted the political discourse thoroughly, and research the reality of this discourse in the age of democracy in order to analyze the recent nature of guidance the public discourse in different aspects of public life ;furthermore making of public opinion poll to recognize the real facts for the future .

